

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥١٨ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأجهزة التكبيلية لجواز قسطرة القلب المنتوردة من شركة فيليبس بهولندا لجمعية أصدقاء مرضى روماتيزم القلب للأطفال بالهرم والمشتراء عن طريق شركة الجمهورية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مديرية الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٩٢ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥١٩ لسنة ١٩٧٣

بتقرير بعض الإحتفالات الجمركية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم سيارة ماركه فيات سالون موديل ١٩٦٦ - ١٥٠ ال مع راديو هيكل رقم ١٩٠٢٠٣ - محرك رقم ٤٨٧٨٠٠ المسجلة باسم السيد / أحمد محمد كمال ماجد والتي تم نقل ملكيتها للسيد / محمد كمال ماجد بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٧٣

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مديرية الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٩٢ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣

بتعديل بعض أحكام لائحة صندوق التأمين الحكوى لضمانات أرباب العهد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ بإصدار لائحة إنشاء صندوق التأمين الحكوى لضمانات أرباب العهد ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٣٦ لسنة ١٩٦٥ بإدماج مصلحة التأمين في المؤسسة المصرية العامة للتأمين ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بالمواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من لائحة صندوق التأمين الحكوى لضمانات أرباب العهد الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ النصوص الآتية :

” مادة ٤ - الغرض من إنشاء صندوق التأمين الحكوى لضمانات أرباب العهد تكوين مال احتياطي يستخدم لضمان موظفى الحكومة ومستخدميها الذين تتطلب منهم اللوائح والتعليمات المالية تقديم ضمان عما يمهدهم من نقود أو أوراق دمنة أو أدوات أو مهمات أو غيرها .

ويقع هذا الصنوق المؤسسة المصرية العامة للتأمين .

” مادة ٨ - على الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف أن تخطر الصندوق عن كل عجز نطالب بالتعويض عنه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه على أن يرفق بالإخطار كافة البيانات والمستندات الدالة على وقوع العجز وتحديد مقداره وسببه ويقوم الصندوق بدفع التعويض وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة السابعة دون انتظار أية إجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون .